



الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الثانية عشرة
(٢٢-٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٠

الملحق رقم ١٣

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٠

الملحق رقم ١٣

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الثانية عشرة

(٢٢-٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة الثانية عشرة للجنة السياسات الإنمائية المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠. وقد تناولت اللجنة المواضيع التالية: أثر الأزمات العالمية على المساواة بين الجنسين وعلى تمكين المرأة؛ وتدابير الدعم الدولي المتاحة تحديدا لأقل البلدان نمواً؛ والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ واتساق جدول أعمال تغير المناخ ليس فقط فيما يتعلق بهيكلة المالي الخاص وإنما أيضا فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية الأخرى. وقامت اللجنة أيضا برصد التقدم الإنمائي المحرز في البلدان التي رفعت أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً، وهي ساموا وغينيا الاستوائية وملديف.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، فمن المرجح أن تتأثر النساء بالأزمات أكثر من الرجال بسبب ضعف وضعهن في المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية الذي يعزى إلى أوجه انعدام المساواة الهيكلية الراسخة. وإذا لم تعالج الأزمات الراهنة على الفور، أي الأزمة المالية وأزمة الأمن الغذائي في ضوء تغير المناخ الذي يلوح في الأفق وأزمة حقوق الإنسان والأزمة الأمنية، فستشكل تهديدا للتقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ وقد تعكس مساره.

وفيما يتعلق بفعالية تدابير الدعم الدولي المتخذة في إطار برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، تود اللجنة لفت الانتباه إلى أن هذه التدابير حققت نتائج محدودة. وترى اللجنة أنه يجب استعراض تدابير الدعم الدولي القائمة وذلك لإبراز كيفية تحسينها وربما استكمالها بتدابير وطنية ودولية إضافية.

واستعرضت اللجنة التقدم الإنمائي المحرز مؤخرا في ساموا وغينيا الاستوائية وملديف. ويبدو أن الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تخرج بملديف وغينيا الاستوائية عن مسار انتقالهما السلس إلى فئة أخرى غير فئة أقل البلدان نمواً. لكن ساموا تكبدت خسائر بشرية واقتصادية من جراء أمواج تسونامي التي تعرضت لها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ولهذا ستظل آفاقها الاقتصادية موضع الكثير من التساؤلات إن لم يقدم لها المجتمع الدولي الدعم الكافي.

وعند استعراض الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أحاطت اللجنة علما بأوجه القصور في تصميم الاستراتيجية الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان، مما جعل عملية رصدها أكثر صعوبة وحدّ من

فعاليتها. وأشارت اللجنة أيضا إلى ضرورة تعزيز الإبلاغ عن التنفيذ وجعله أكثر شمولا وانتظاما.

وأخيرا، نظرت اللجنة في المسائل المتعلقة باتساق السياسات المعنية بتغير المناخ في سياق ما بعد مؤتمر كوبنهاغن وخاصة فيما يتعلق بهيكل تمويلها. وتحدّر اللجنة من أن إرجاء تدابير التخفيف قد يؤدي إلى رفع تكلفة تدابير التكيف. وتشير إلى أن التمويل من أجل التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ بعيد كل البعد عن الحد الكافي وذلك رغم كثرة آليات التمويل. ولهذا، تقترح اللجنة وضع نظام الهيكل التمويلي لتغير المناخ تحت إشراف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، وأن تيسّر السياسات المعنية بالمناخ تحقيق التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي تعرض عليه . . .
١	ألف - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس إجراءات بشأنها
٢	باء - المسائل التي عرضت على المجلس
٤	الثاني - الأزمة العالمية وأثرها على الجنسين
٥	ألف - الأزمة المالية
٧	باء - أزمة الأغذية
٨	جيم - التوصيات
١١	الثالث - تدابير الدعم الدولي المتخذة لصالح أقل البلدان نموا
١١	ألف - استعراض الحالة: هل تعد التدابير القائمة تدابير فعالة؟
١٣	باء - إجراء تحسينات في تدابير الدعم القائمة
	جيم - تدابير إضافية على الصعيدين الوطني والدولي لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا
١٤	
١٧	الرابع - رصد البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا
١٩	الخامس - آراء ووجهات نظر لجنة السياسات الإنمائية بشأن الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٠	ألف - تقييم الدعم المقدم من الأمم المتحدة
٢٣	باء - الدعم المقدم من المجتمع الدولي
٢٤	جيم - الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٥	السادس - اتساق السياسات وجدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ
٢٥	ألف - اتساق السياسات: سياسات المناخ والتنمية المستدامة

٢٧	باء - الاتساق في التمويل المتعلق بالمناخ.
٢٩	جيم - التوصيات
٣١	السابع - عمل لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل.
٣٢	الثامن - تنظيم الدورة.
		المرفقات
٣٣	الأول - قائمة المشاركين
٣٥	الثاني - جدول الأعمال
٣٦	الثالث -- قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية عشرة.

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي تعرض عليه

ألف - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس إجراءات بشأنها

التوصية ١: نحو تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١ - نظراً لأن أزميتي الغذاء والمالية العالميتين الأخيرتين تعرضان للخطر بعض الإنجازات التي تحققت على صعيد المساواة بين الجنسين خلال فترة ما بعد مؤتمر بيجين وقد تعكسان مسار هذه الإنجازات، فإن لجنة السياسات الإنمائية تحت المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعزيز الأنشطة التي يقوم بها لرصد مدى التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنسانية المتفق عليها دولياً. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بأن يطلب المجلس إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وإلى وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى تقديم اقتراح محدد إلى المجلس بشأن جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ومعالجتها وتعميمها في الوقت المناسب مما يتيح لوضع السياسات إجراءات عمليات التقييم اللازمة وتنفيذ التدخلات الملائمة بفعالية.

التوصية ٢: تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نمواً

٢ - تقترح لجنة السياسات الإنمائية إدخال عدة تحسينات ملموسة على تدابير الدعم الدولي المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً لكي تصبح أكثر فعالية، وتقترح اتخاذ تدابير إضافية جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه التنمية في أقل البلدان نمواً. وتوصي اللجنة بأن يقوم المجلس، بعد النظر في الفصل المتعلق بتدابير الدعم الدولي المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً الوارد في هذا التقرير، بإحالة هذا الفصل مشفوعاً بأرائه، حسب الاقتضاء، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، بحيث يمثل مساهمة في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

التوصية ٣: اتساق الهيكل التمويلي للتصدي لتغير المناخ

٣ - من الضروري زيادة مستويات التمويل المكرس للتصدي لتغير المناخ بشكل ملموس. فالتمويل المتاح حالياً لا يتجاوز حوالي ١٠ في المائة من احتياجات البلدان النامية التقديرية من التمويل الطويل الأجل لهذا الغرض. ورغم وجود ارتباط وثيق بين تغير المناخ والتنمية، فإن

اللجنة توصي بأن يكون التمويل الرسمي المقدم إلى البلدان النامية لدعم تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره تمويلًا إضافيًا يضاف إلى التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية المتفق عليها دوليًا، وينبغي المساءلة عنه على نحو مستقل. وفي هذا السياق، تنصح اللجنة المجلس بأن يطلب من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، أن تقوم بالتشاور مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتقديم توجيهات بشأن وضع الإجراءات المحاسبية اللازمة التي تتيح إجراء رصد مستقل لهذه الموارد مما ييسر بالتالي تحصيل مبالغ إضافية.

٤ - وينبغي تنظيم الهيكل التمويلي لتغير المناخ وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبنبغي تصميمه بما يتواءم مع مبادئ خطة عمل بالي ومقتضيات الاتفاقية الإطارية (المادة ٢) التي تنص على أن الغرض من الإجراءات المتصلة بالمناخ هو تيسير تحقيق التنمية الاقتصادية على نحو مستدام وعادل. وبناء على ما تقدم، يجب وضع مؤشرات مناسبة لمواطن الضعف للمساعدة على ترتيب أولويات العمل وتخصيص التمويل لأغراض التكيف مع تغير المناخ بطريقة منصفة وشفافة. وتوصي اللجنة بأن يطلب المجلس إنشاء فريق عامل مشترك بين الأطراف المعنية (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها) بهدف دراسة سبل وضع مؤشر من هذا القبيل.

باء - المسائل التي عرضت على المجلس

١ - نحو تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليًا المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥ - ينبغي للحكومات أن تنظر إلى الأزمات المتعددة الراهنة على أنها فرصة لتعميم مراعاة الأهداف الجنسانية في صنع السياسات. ويجب أن تركز الحوافز المالية وغيرها من التدابير الهادفة للتصدي للأزمات أكثر على توفير فرص عمل للمرأة، وعلى حوافز إبقاء الفتيات في المدارس، وعلى ضمان الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وإتاحتها بالقدر الكافي. وإضافة إلى ذلك يوصى كجزء من السياسات النقدية والمالية المتبعة، بتوفير ضمانات لتعزيز حصول المرأة على قروض ميسورة لدعم سبل كسبها للعيش وتيسير حصولها على الدخل.

٦ - ويستلزم التغلب على العراقيل الجنسانية التي تحول دون تعزيز الأمن الغذائي زيادة إنتاجية النساء اللاتي يعملن كمزارعات. وفضلاً عن ذلك، تقترح اللجنة أن تولي السياسات الإنمائية الوطنية اهتماماً أكبر لتعزيز فرص حصول المرأة مباشرة على الأراضي والأصول سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي. وسيستلزم ذلك العمل على تغيير الأشكال

الرئيسية الثلاثة لحيازة الأرض وهي عن طريق الأسرة (عن طريق الهبة أو قوانين الميراث) والدولة (عن طريق نقل ملكية الأراضي) والسوق (عن طريق الشراء أو الإيجار).

٢ - آراء ووجهات نظر اللجنة بشأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٧ - بناء على طلب المجلس، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام المعنون "متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/64/278)، وقدمت آراءها ووجهات نظرها بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين تشير المعلومات المتاحة إلى أن مشاركة منظومة الأمم المتحدة كبيرة، فإن هذه المعلومات مجزأة للغاية وغير مكتملة وغير قائمة بالقدر الكافي على تحقيق النتائج. وترجع هذه الثغرات في المعلومات، في جزء منها، إلى الطريقة التي تمت بها صياغة الاستراتيجية الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي جزئها الآخر إلى القدرات المحدودة لهياكل الرصد. ولتحسين أهمية هذه الاستراتيجية ومضمونها، تقترح اللجنة ما يلي: (أ) التركيز على القضايا المتعلقة تحديداً بالدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك معالجة مواطن الضعف الاقتصادي والبيئي لهذه البلدان، مع تقليل التركيز على القضايا الإنمائية العامة؛ (ب) وتحديد أهداف ومؤشرات مرحلية لتعزيز المضمون التنفيذي للاستراتيجية؛ (ج) وكفالة أن تكون التزامات الشركاء في التنمية محددة بقدر أكبر من الوضوح وأن تكون أفضل تركيزاً، ويجب أن تخضع هذه الالتزامات لرصد منتظم كما هو الحال في الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها. ويمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن نظر اللجنة في هذا البند في التقرير المرجعي المتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية (متاح على الموقع التالي www.un.org/esa/policy/devplan).

٣ - رصد التقدم المحرز في البلدان التي رفعت أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً

٨ - استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي المحرز في ساموا وغينيا الاستوائية وملديف. وأشارت إلى أن آفاق ساموا الاقتصادية على المدى القريب غير مؤكدة إطلاقاً نظراً للآثار السلبية لأمواع تسونامي التي ضربت البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتود اللجنة أن تؤكد من جديد على الأهمية التي توليها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ الذي يدعو جميع الشركاء إلى دعم الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وتوجه اللجنة نظر المجلس إلى أن الجمعية العامة لم تتخذ بعد إجراءات بشأن توصيتها المتعلقة برفع غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نمواً.

الفصل الثاني

الأزمة العالمية وأثرها على الجنسين

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يركز الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠ على تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ - وقد درست مؤسسات عديدة في داخل الأمم المتحدة وخارجها عدم المساواة بين الجنسين من أبعاد متنوعة. وإقراراً بذلك، قررت لجنة السياسات الإنمائية أن أفضل وسيلة لإضفاء قيمة على الحوار الحالي هي تركيز تحليلها على آثار الأزمات الحالية والمستجدة على الجنسين. وقد أقرت اللجنة بأن العالم لا يواجه أزمة مالية فحسب، بل عدة أزمات متداخلة أيضاً، بعضها حال والآخر يرحح أن ينشأ في المستقبل المنظور. وتشمل هذه الأزمات أزمة الأمن الغذائي التي تلوح في الأفق تحت وطأة تغير المناخ، وأزمة حقوق الإنسان والأمن، على مدى فترة زمنية ممتدة.

٣ - وتُعرض هذه الأزمات المتداخلة للخطر بعض أوجه التقدم المحرزة فيما يخص المساواة بين الجنسين خلال فترة ما بعد بيجين، وقد تسفر عن انتكاس بعض أوجه هذا التقدم. وتوصي اللجنة بمبادرات تعامل الأزمات بوصفها فرصاً للتغيير، وتقلل التهديدات التي تحيق بتحسين المساواة بين الجنسين.

٤ - وقد تحقق تقدم كبير بفضل توافق الآراء العالمي على ضرورة السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وعلى قيمة تمكين المرأة باعتبارها استراتيجية ترمي إلى تعويض حالات الاستبعاد والظلم في الماضي. ومع ذلك فإن الأزمات المترامنة إذا لم تعالج فوراً، فقد تتراكم آثارها السلبية على التنمية وتسبب في تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، مع ما لذلك من عواقب ضارة على المرأة. ولا تهدد الأزمات تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل إنها تهدد الأهداف المتصلة به أيضاً، مثل الحد من الفقر والجوع والوفيات النفاسية وتحسين صحة الطفل.

٥ - ولكل من تلك الأزمات تأثيرات متفاوتة على النساء والرجال، بسبب أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة من قبل في عدة مجالات هي: تقسيم العمل على أساس جنساني في داخل المنزل وفي سوق العمل؛ وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الأصول والموارد؛ والمعايير الاجتماعية القائمة على أساس جنساني، ومن بينها ما يقوم على أساس الدين والثقافة. وتعوق أوجه عدم المساواة الهيكلية المرأة بعدة طرق، من بينها عرقلة حصولها

على الموارد الاقتصادية، والعمل اللائق، والوصول إلى الأسواق، وتطوير المهارات. ويؤدي أيضا ضعف وضع المرأة في المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية إلى جعلها أكثر عرضة للصدمات وأقل مرونة في مواجهتها.

٦ - وأشارت اللجنة إلى أن أثر الأزمات يكون ملحوظا على وجه الخصوص في الأحوال التي لا يسود فيها السلام والأمن. فالأزمات الاقتصادية والغذائية تؤدي إلى تفاقم ضعف المرأة، نظرا لأنها تقوض الحماية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والأمن، وتكون مصحوبة بارتفاع مستويات العنف ضد المرأة. وقد اتسمت التراعات المعاصرة بارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نسبة كبيرة من النساء والأطفال، الذين يتعرضون في كثير من الأحيان للعنف القائم على نوع الجنس والاستبعاد الجنسي، وكذلك الانخلاع الاجتماعي والاقتصادي.

ألف - الأزمة المالية

٧ - ترددت أصداء الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وما أعقبها من ركود اقتصادي في أنحاء العالم؛ وتقلص الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، بينما انخفض حجم التجارة بنسبة ١٢,٥ في المائة، وهو ما يعد أكبر نقصان سنوي منذ الكساد العظيم الذي حدث في الثلاثينيات من القرن العشرين. وقد تسببت الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة في إنهاء مفاجئ للطفرة في تدفقات رأس المال الخاص والتحويلات إلى البلدان النامية، ومن المرجح، إن لم تتخذ إجراءات بشأنها، أن تؤثر على التدفقات الرسمية لرأس المال في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٨ - وتعد التكاليف البشرية كبيرة، وتقع بشكل متفاوت على عاتق جميع البلدان وفي داخل كل منها، وغالبا ما يحدث ذلك بشكل انحداري، وإن كان كثير من التبعات البشرية وتوزيعها حسب نوع الجنس وفيما بين الفئات الأخرى لا يظهر في أغلب الأحيان في الإحصاءات المتاحة. وغالبا ما تكون المرأة ممثلة بإفراط في القطاع غير الرسمي أو في أوضاع العمالة الضعيفة. وغالبا ما تكونعاملات من هذا القبيل غير مسجلات، ولا يمنحن عقود عمل رسمية. ونتيجة لذلك، لا تُلاحظ الخسائر التي يتكبدها في الوظائف والدخل. ويقدر البنك الدولي أن ١٠٥ ملايين شخص قد أُضيفوا إلى فقراء العالم، ويوجد أغلبهم في جنوبي آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما تنبأت منظمة العمل الدولية بزيادة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل بحوالي ٢٤ إلى ٤٤ مليونا بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. ويرد في الفقرات التالية وصف لبعض الآثار المهمة للأزمة الاقتصادية الراهنة على المساواة بين الجنسين.

٩ - أولاً، تضررت المرأة في البلدان النامية كثيراً في الصناعات الموجهة للتصدير، مثل النسيج والملابس والسياحة. ولكن العمالة في القطاع الرسمي لا تمثل إلا جزءاً صغيراً فحسب من الواقع الاقتصادي للمرأة والأسر المعيشية الفقيرة، لذلك فإن زيادة العمل الموسمي والضعيف هو الذي يؤثر على حياتها تأثيراً كبيراً. ولا يستطيع الفقراء تحمل كلفة البقاء بدون عمل، ولذا فإنهم في حالات الركود الاقتصادي يقبلون أعمالاً ضعيفة الأجر (وأحياناً تكون أكثر خطورة) ولساعات أطول في القطاع غير الرسمي، أو يستمرون في العمل في الزراعة. وتظهر الشواهد المتاحة أن هناك نمطاً مستمراً للعمل لساعات أطول وفي أوضاع أكثر خطورة. وتتأثر المرأة بوجه خاص بتلك التغيرات في العمالة، حيث أنها وفقاً للمعايير الثقافية ليست فقط أول من تُسرح من العمالة الرسمية، بل إنها في كثير من الأحيان تضطر إلى القيام بعمل إضافي في القطاع غير الرسمي لتكملة دخل الأسرة. وثانياً، تفاقم التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي العام والخدمات الصحية عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة. وثالثاً، من شأن انخفاض التحويلات، الذي أصبح واقعاً بالفعل بالنسبة لبعض البلدان، أن يقوض شبكات الأمان للأسر المعيشية الفقيرة. ورابعاً، تبين أن انتشار العنف القائم على أساس نوع الجنس من المرجح أن يزيد خلال حالات الركود الاقتصادي. وأخيراً، تؤثر الأزمات على حجم واتجاه تدفقات هجرة النساء. وغالباً ما تعاني النساء في قوة العمل الضعيفة والمتنقلة هذه من مصاعب كبيرة، وتعرضن لخطر الانجذاب إلى صناعة الترفيه التي لا تتطلب مهارات عالية، وإلى خدمات الجنس غير المشروعة وتجارة المخدرات.

١٠ - وقد تصدت حكومات عديدة في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو بسرعة للأزمة المالية والاقتصادية بخطط إنقاذ وتدابير معاكسة للدورات الاقتصادية. وشملت تلك الخطط والتدابير سياسات مالية توسعية، وتخفيضات ضريبية، وزيادة الإنفاق على الهياكل الأساسية والخدمات، وإعانات للائتمان المتاح للمستهلكين، ودعمًا لقطاعات معينة من الاقتصاد، وذلك مع أن كثيراً من البلدان المنخفضة الدخل لم يكن لديها مجال مالي كافٍ يتيح لها تنفيذ تلك الخطط أو لم تتلق دعماً مالياً أو في مجال السياسات من المجتمع الدولي للسياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية. ومن المؤسف في هذا الصدد أن المبلغ الذي خصصته مجموعة العشرين من أجل البلدان المنخفضة الدخل في التعهدات التي قطعته على نفسها في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لم يتجاوز مبلغ ٥٠ بليون دولار إضافية.

١١ - ولكن تلك التدابير لم تظهر، حيثما نفذت، إلا اهتماماً قليلاً بعواقبها التوزيعية والجنسانية. وفي الحقيقة فإن عدم وجود إشارة صريحة للمساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة في هذه الخطط الحفازة يشير إلى أن نوع الجنس لا يشكل حتى الآن بعداً مهماً في السياسة

الاقتصادية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز في جبهات عديدة بعد ١٥ عاما من مؤتمر بيجين، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لم يتحقق بعد بصورة كاملة.

باء - أزمة الأغذية

١٢ - تعد أزمة الأمن الغذائي والجوع العالمي المزمّن أزمة طويلة الأمد، ولكنها اكتسبت إلحاحا إضافيا بسبب الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية العالمية الذي بدأ في عام ٢٠٠٧. وفي حين أن أسعار الأغذية انخفضت عقب ارتفاعها الشديد في أوائل عام ٢٠٠٨، فقد كانت في منتصف عام ٢٠٠٩ لا تزال أعلى عن مستويات ما قبل الطفرة بحوالي ٥٠ في المائة^(١). ووقعت الآثار الضارة للأزمة على البلدان المستوردة للحبوب الغذائية وعلى المشتريين الصافين للحبوب الغذائية في داخل البلدان، وخصوصا النساء والأطفال في الأسر المعيشية الفقيرة في جنوبي آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهناك أيضا مناطق يُتوقع أن تتأثر على نحو أسوأ من غيرها بتغير المناخ، من ناحية إنتاج الأغذية الرئيسية مثل الأرز والقمح والذرة.

١٣ - وقد لفت ارتفاع أسعار الأغذية بدوره الانتباه إلى العوامل التي تكمن وراءه، مثل النقص في إنتاج الأغذية، والتحول في الأنماط العالمية لزراعة المحاصيل، من المحاصيل الغذائية إلى محاصيل الوقود الحيوي في البلدان الرئيسية المصدرة للأغذية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصفقات القائمة على المضاربة، وسلوكيات التكديس. واسترعى الانتباه أيضا إلى الإهمال الطويل الأجل من جانب الحكومات للاستثمار في البنية التحتية الأساسية للزراعة في كثير من البلدان النامية. وفي نفس الوقت، تتيح تلك التطورات فرصة للتغيير، حيث أن هناك الآن اهتماما عالميا متجددا بالزراعة بوصفها وسيلة لتحسين الأمن الغذائي وتقليل معوقات النمو الاقتصادي. وهناك أيضا اعتراف متزايد بضرورة الاستفادة من إمكانيات صغار المزارعين، ومنهم عدد كبير من النساء.

١٤ - والأمن الغذائي يستلزم توافر إمدادات كافية وإتاحة إمكانية الوصول إليها. وفي كل من هذين المجالين، يعد دور المرأة محوريا باعتبارها منتجة للأغذية ومدبرة للأغذية في الأسر والمجتمعات المحلية. وفي كثير من أرجاء العالم، ما زالت النساء العاملات أكثر اعتمادا من العمال الذكور على الزراعة من أجل البقاء، حيث أن الرجال ينتقلون إلى وظائف غير زراعية بمعدل يزيد كثيرا عن النساء. وتعمل معظم المزارعات على محاصيل الاستخدام الكفافي في قطع أراض ضمن الأسرة المعيشية أو في مزارع صغيرة. وسيكون دور المزارعات دورا محوريا لإحياء النمو الزراعي واستدامته، وكذلك للتكيف مع تغير المناخ أو تخفيف آثاره.

(١) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.C.2).

١٥ - وتواجه المزارعات نطاقا واسعا من المعوقات المتصلة بنوع الجنس. أولا، لا يتاح لهن سوى قدر ضئيل من إمكانية الحصول بشكل مباشر أو مضمون على الأراضي. وثانيا، توجد أوجه عدم مساواة بين الجنسين، ويعد التحيز للذكور أحد العوامل المؤثرة على حصول المزارعات على المعلومات عن التكنولوجيا الجديدة، والتدريب على الممارسات الزراعية الجديدة، والإقراض الرسمي، وخدمات الإرشاد، والمدخلات الحاسمة الأهمية، مثل الأسمدة والمياه ومرافق التخزين وفرص التسويق. كما أن العضوية في التعاونيات الريفية يهيمن عليها الذكور في أغلب البلدان. وثالثا، تواجه المرأة قيودا اجتماعية في المشاركة العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض المناطق في جنوبي آسيا. ويؤثر ذلك تأثيرا ضارا على قدرتها على شراء المدخلات بحرية أو بيع منتجاتها أو استخدام العمالة. وبدون اتخاذ خطوات لسد تلك الفجوات، فإن النسبة المتزايدة من النساء العاملات بالزراعة ستنحصر في الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة. ونظرا للأهمية الراهنة والمتزايدة للمرأة في نظم إنتاج الأغذية، فسيعرقل ذلك بقدر كبير إمكانية زيادة الناتج الزراعي، وبالتالي ضمان الأمن الغذائي.

جيم - التوصيات

١٦ - توصي لجنة السياسات الإنمائية المجلس بأن يعزز ما يقوم به من أنشطة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الجنسانية المتفق عليها دوليا. فالبيانات تعد جوهرية للقيام بتدخلات فعالة تخفف من حدة التكاليف البشرية في الأزمات، وذلك لأن الإحصاءات المالية لها أهمية جوهرية في اتخاذ المبادرات الفعالة في مجال السياسات المالية والنقدية، وينبغي أيضا أن تتاح في الوقت المناسب لكي يتمكن واضعو السياسات من تصميم وتنفيذ سياسات فعالة لتخفيف الأضرار.

١٧ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس إصدار تعليمات للجنة الإحصائية لتقدم المشورة إلى البلدان بشأن إجراء دراسات استقصائية زراعية وفي مجالات أخرى وثيقة الصلة بالموضوع على نحو منتظم لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن ملكية الأراضي الزراعية واستخدامها، والوصول إلى المياه، والقروض، والعضوية في تعاونيات الخدمات والتسويق على أساس دوري، من أجل توفير خط الأساس للسياسات ورصد أثرها.

١٨ - وأصدرت اللجنة عددا من التوصيات في عام ٢٠٠٩ ترمي إلى تقليل مخاطر الأزمة المالية العالمية وتخفيف آثارها الاقتصادية والاجتماعية التي غالبا ما تكون انتكاسية. والآن، يُوصى بأن تستغل الحكومات الأزمات المتعددة الراهنة بوصفها فرصة لجعل الأهداف المتصلة بالأمور الجنسانية جزءا أساسيا في وضع السياسات الوطنية عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تقر بأن وجود سياسات اجتماعية قوية أمر حاسم الأهمية لكي تعبر البلدان الأزمات بأقل قدر من التكاليف البشرية. وبالتالي، فإن الإنفاق الاجتماعي الأساسي يجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من التدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية من أجل عكس اتجاه التدهور في المؤشرات البشرية خلال الأزمات. ويشمل ذلك كفاءة حصول الجميع على الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية الأساسية للطاقة ومخصصات الضمان الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، ينبغي حماية النفقات الاجتماعية، التي تُنسق مع برامج التنمية على النحو الواجب، من التخفيضات في فترات ما بعد الأزمات حينما تعاد موازنة الميزانيات لتقليل مخاطر التضخم؛

(ب) ينبغي للحكومات ضمان تصميم تدابير مالية حافزة تشمل أهدافاً صريحة فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل للعمال ذوي المهارات المنخفضة، ودعم استهلاك الأسر المعيشية الفقيرة، ودعم دخول النساء، وإبقاء الفتيات في المدارس، ومواصلة الخدمات الصحية؛

(ج) ينبغي للحكومات ضمان أن تكفل السلطات النقدية حصول النساء على القروض منخفضة التكاليف من أجل المحافظة على سبل كسب العيش وتحسين الدخل للأسر المعيشية الفقيرة، مع إزالة العوائق القانونية أمام النساء اللاتي يتقدمن لطلب القروض؛

(د) ينبغي للحكومات البلدان المضيفة أن تحمي المهاجرات، حيث أنهن أكثر عرضة من نظيراتهن من بنات البلد للبطالة، ولخطر الاستدراج إلى الدعارة والأنشطة غير المشروعة خلال الأزمات الاقتصادية.

١٩ - وفيما يخص أزمة الأغذية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين فيها، توصي اللجنة باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تزيد إمكانية حصول المرأة المباشر على الأراضي الزراعية والأصول الإنتاجية. وسيطلب ذلك التأثير على ثلاثة مصادر أساسية: الأسرة (عن طريق الهبة أو الميراث)، والدولة (عن طريق نقل ملكية الأراضي أو الأصول)، والسوق (عن طريق الشراء أو التأجير). وقد لا يقتصر ما يستلزمه ذلك على إجراء تغييرات في قوانين الميراث (وتنفيذها على نحو فعال)، وفي المعايير والاتجاهات الاجتماعية تجاه مطالبات المرأة، بل سيستوجب أيضاً نشر الثقافة القانونية، وتوفير المساعدة القانونية والتوعية بالأوضاع الجنسانية في أوساط مسؤولي التسجيل والهيئات القضائية. وفي الحالات التي تنقل فيها الحكومات ملكية الأراضي الزراعية، التي توزع بموجب نظمها لمكافحة الفقر أو الإصلاح الزراعي أو إعادة التوطين، فينبغي أن تُكتب الأراضي بأسماء النساء. ويمكن للحكومات أيضاً تيسير حصول المرأة على الأراضي في السوق عن طريق نظم للمنح والقروض؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تحسّن على نحو كبير حصول المزارعات على القروض ومدخلات الإنتاج والمعلومات التقنية والتسويق. وسيتضمن ذلك عدة خطوات، من قبيل ما يلي:

‘١’ تحسين عضوية المرأة في تعاونيات تقديم القروض والخدمات، أو إنشاء تعاونيات خدمات للمرأة فقط توفر المدخلات وتساعد في التسويق؛

‘٢’ إعادة توجيه نظم نشر المعلومات التقنية على مستوى القرية لكي تتلقى المزارعات المعلومات اللازمة عن ممارسات الإنتاج والتكنولوجيات الجديدة والأسعار وفرص التسويق؛

‘٣’ توفير التدريب على الممارسات الزراعية الجديدة إلى المزارعات مباشرة؛

‘٤’ تعزيز اتباع نهج جماعي يجري فيه تمكين المزارعات من تجميع ما لديهن من موارد العمل لتأمين الحصول بشكل مشترك على الأصول الإنتاجية.

٢٠ - ويجب أن يوسع التعاون الدولي نطاق جهوده دعماً للبلدان النامية من أجل تنفيذ السياسات والبرامج الموصى بها أعلاه. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يقوم بما يلي:

(أ) أن يحدد وينفذ، بالتعاون مع حكومات البلدان النامية، الإجراءات اللازمة في مجال البحوث والتطوير لزيادة إنتاج المحاصيل الأساسية، ومن بينها المحاصيل التي تزرعها النساء، وأن يوفر آليات منهجية للنساء لتقوية معرفتهن بأنواع البذور التقليدية والجديدة؛

(ب) أن يساعد البلدان النامية على إقامة بنوك للاحتياطي الغذائي على الصعيد الوطنية والإقليمية والمحلية من أجل تقليل التقلبات في أسعار الأغذية.

تدابير الدعم الدولي المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً

١ - اعتمدت الأمم المتحدة ثلاثة برامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً، كان أولها في الثمانينات، وثانيها في التسعينات، وثالثها في العقد الراهن. وسينظر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، في عام ٢٠١١، في برنامج عمل رابع للعقد الجديد. ويقدم هذا الفصل تقييماً لمدى فعالية تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نمواً تحديداً من أجل تعزيز تنميتها ورفعها في آخر الأمر من فئة هذه البلدان. وتقتصر أيضاً لجنة السياسات الإنمائية مجالات محددة للدعم وتدابير جديدة للدعم الدولي قد يُتاح إدراجها في برنامج العمل الرابع هذا.

ألف - استعراض الحالة: هل تعد التدابير القائمة تدابير فعالة؟

٢ - تختلف برامج العمل اختلافاً جوهرياً من حيث نماذج التنمية التي استلهمت منها، أو تدابير السياسة العامة التي توصي بها. ومع ذلك، فهي متشابهة جداً في مُجْهاتها: فهي واسعة النطاق وطموحة ولا تستهدف مجموعات محددة من أقل البلدان نمواً. واعتمدت جميع برامج العمل على تدابير قليلة جداً للدعم الدولي لتحقيق قائمة طويلة من الأهداف. وحققت البرامج نتائج محدودة: فلم تُرفع من فئة أقل البلدان نمواً سوى بوتسوانا والرأس الأخضر. وظلت أغلب أقل البلدان نمواً حبيسة دورات سلبية لبطء النمو وعدم الاستقرار.

٣ - وتشمل برامج العمل فئتين رئيسيتين من تدابير الدعم الدولي هي: (أ) التجارة الدولية؛ (ب) والمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تمويل التنمية والتعاون التقني. ويشكل إجراء تقييم شامل لتدابير الدعم الدولي، كالمعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق، والدعم المتعدد الأطراف المتصل بالتجارة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية في أحكام منظمة التجارة العالمية، مسألة معقدة وصعبة. ويرجح أن يكون أثر هذه التدابير متواضعاً.

٤ - وفي الواقع، سُجل اتجاه تنازلي في حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، من ١,٦ في المائة في عام ١٩٧١، و ٠,٤٧ في المائة في عام ١٩٩٥، إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٨. لكن أحدث زيادة عزيت بشكل كامل تقريباً إلى ارتفاع صادرات النفط لعدد قليل من أقل البلدان نمواً. وباستثناء البلدان المصدرة للنفط، فقد ظلت حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية راكدة عند حوالي ٠,٣٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، وباستثناء أقل البلدان نمواً في آسيا، لم يسجل سوى تقدم طفيف من حيث تنوع الصادرات.

٥ - ولم يحقق منح الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً النتائج المنشودة، ربما بسبب اعتماد "قواعد المنشأ"، والحوافز التقنية للتجارة، ومتطلبات الصحة النباتية، والحوافز

الأخرى غير الجمركية التي تقيّد الوصول إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، تأكلت فوائد الوصول بشكل تفضيلي إلى الأسواق نتيجة تحرير التجارة وتعدد اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والتنازلات التي تقضي بمنح معاملة تفضيلية لمنافسي أقل البلدان نمواً في أسواق التصدير الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تشكل العقبات على جانب العرض حاجزاً رئيسياً يؤثر على القدرات التصديرية لمعظم أقل البلدان نمواً، وذلك لعدم تطور البنية التحتية الأساسية للتجارة وضيق قاعدة الإنتاج، وفي كثير من الأحيان، ضعف الهياكل المؤسسية والإدارية.

٦ - وليس بوسع أقل البلدان نمواً بأكملها الاستفادة من الفوائد المحتملة المتاحة لها في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. فبالنسبة لأقل البلدان نمواً الأعضاء في المنظمة التي يبلغ عددها ٣٢ بلداً، ما زال عدم فهم العديد من أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، وعدم فعاليتها، سبباً في نقص استخدامها. وعلاوة على ذلك، فإن مفاوضات الانضمام معقدة وطويلة للغاية، وفي حالة كل من نيبال وكمبوديا، أسفر انضمامهما عن منحهما معاملة تفضيلية أقل من تلك الممنوحة لأقل البلدان نمواً التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥.

٧ - وفيما يخص تدفقات المعونة، لم يحقق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كمجموعة، الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، وهو هدف أعيد التأكيد عليه في بروكسل. وعلاوة على ذلك، شهدت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، خلال التسعينات، انكماشاً أكثر حدة من التدفقات الموجهة إلى البلدان من غير أقل البلدان نمواً. وهذا يشير إلى أن الانتماء إلى مجموعة أقل البلدان نمواً ليس ضماناً يكفل تلقي قدر أكبر من المعونة الثنائية. وبالإضافة إلى كل ما تقدم، يتجه تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً إلى دعم البلدان الأشد فقراً والتي تتدنّي فيها مستويات الكفاءات البشرية. ويبدو أن تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لا يأخذ في الحسبان تزايد الضعف في مواجهة الصدمات على النحو المبين في مؤشر الضعف الاقتصادي.

٨ - وعموماً، تبين الأدلة أن نجاح المعونة يعتمد على الظروف الخاصة بكل بلد، وسياسات المانحين، وطرائق تقديم المعونة. وقد ثبت أن المعونة تحدّ من التقلبات في البلدان الضعيفة وأنها تحقق نتائج أكثر فعالية في أقل البلدان نمواً التي تعاني من ضعف هيكلية، مما يوحي بأن تحوّل المعونة لصالح أقل البلدان نمواً سيحسن كفاءة أدائها عموماً.

٩ - وثمة تفسيرات عدة لأسباب محدودية النتائج التي حققتها تدابير الدعم الدولي القائمة. فبدايةً، كانت الأهداف التي حددتها الاستراتيجيات طموحة بالمقارنة بالتدابير المعتمدة لتنفيذها. وثانياً، فإنه حتى في حالة تحديد أهداف معقولة، فقد برزت صعوبات في

تنفيذ الاستراتيجيات نتيجة لعدم كفاية الدعم الخارجي وبسبب سوء توجيه السياسات المحلية وضعف الحوكمة والصدمات العشوائية. وثالثاً، اتضح أن تدابير الدعم الدولي غير كافية لأن برامج العمل بلغت في التركيز على تدابير دولية لم يثبت بشكل مقنع أثرها على النمو وتخفيف حدة الفقر ورفع البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. وأخيراً، قد تكون تدابير الدعم الدولي ضرورية ولكنها غير كافية للتصدي لأوجه العجز الهيكلي التي تؤثر على أقل البلدان نمواً، حيث تُغفل العديد من العقبات الهامة التي تعترض التنمية (سواء على الصعيد المحلي أو الدولي).

١٠ - وترى لجنة السياسات الإنمائية أنه يلزم استعراض تدابير الدعم الدولي والاستراتيجية المعنية بأقل البلدان نمواً لتقييم ما إذا كان بالإمكان تحسين تلك التدابير وإكمالها بتدخلات أخرى.

باء - إجراء تحسينات في تدابير الدعم القائمة

مخصصات المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

١١ - ينبغي التأكيد من جديد على هدف تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي أيضاً تحديد أهداف للمعونة للبلدان والمؤسسات التي بدأت تحتل موقعاً أبرز وتتحمل مسؤولية أكبر على الساحة العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحقيق التوازن من جديد بين مخصصات المعونة بحسب القطاع، وترتيب أولويات "دعم الميزانية" للحد من مشاكل استيعاب المعونة وزيادة كفاءة هذه المعونة.

١٢ - وما زال تدني الاستثمار في رأس المال البشري وتعليم الإناث يمثل مشكلة كبرى في أقل البلدان نمواً. ويُقترح أن يستمر المانحون في تخصيص حصة معينة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتنمية الموارد البشرية وأن تشجّع حكومات أقل البلدان نمواً على مواصلة تخصيص الموارد المحلية لهذا الغرض. كما تشجّع الحكومات على تحسين سبل الحوكمة المحلية والجهود الإدارية في هذا المجال، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني.

تحسين آفاق التجارة

١٣ - ينبغي الإسراع بتنفيذ تعهدات وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وهي التعهدات التي أُتفق عليها في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، الصين، في عام ٢٠٠٥. وينبغي أيضاً التعجيل بشكل تدريجي بإدخال، ضمن هذه التعهدات، النسبة المتبقية البالغة ٣ في المائة من بنود التعريفات الجمركية

للسلع التي تصدرها أقل البلدان نمواً والتي لا تغطيها معاملة وصول المنتجات إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة^(١). وثمة حاجة أيضاً إلى مواءمة وتبسيط قواعد المنشأ وإزالة الحواجز غير الجمركية الأخرى، والتعويض عن تراجع التعريفات التفضيلية بفعل ازدياد تحرير التجارة. وينبغي مواصلة تسهيل انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية: إذ ينبغي التعجيل بالعملية، وينبغي أن تطبق على أقل البلدان نمواً التي تنضم إلى المنظمة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية ذاتها المطبقة على أقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

١٤ - ورغم أن تحسين الوصول إلى الأسواق مفيد، إلا أنه لن يكون كافياً، نتيجة وجود قيود متصلة بالعرض في أقل البلدان نمواً. ولذا، يجب أن تشمل المساعدة ذات الصلة بالتجارة تقديم الدعم لتعزيز القدرات الإنتاجية، والبنية التحتية الأساسية، واللوجستيات. ويشكل الإطار المتكامل المحسّن مبادرة واعدة في هذا الصدد، وينبغي توسيع نطاقها. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التجارة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، على اعتبار أن هذه الأسواق كثيراً ما تكون أكثر انغلاقاً أمام صادرات أقل البلدان نمواً منها أمام صادرات البلدان المتقدمة.

جيم - تدابير إضافية على الصعيدين الوطني والدولي لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً

١٥ - ترى لجنة السياسات الإنمائية أن برنامج العمل الرابع ينبغي ألا يعزز فقط تدابير الدعم القائمة بل يتعين أن يستحدث تدابير جديدة مصممة على نحو يتواءم أكثر مع الأهداف المختارة، وخصوصيات كل بلد، والتحديات الجديدة. وينبغي تشجيع جميع استراتيجيات التنمية الدولية، بما فيها تلك التي أعلنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على أن تتواءم مع برنامج العمل الجديد، الذي سيشترك في صوغه المجتمع الدولي بأسره. ويوصى أيضاً بأن يستند برنامج العمل الرابع، إلى جانب مبدأ الملكية الوطنية، إلى تحقيق توازن بين عدد الأهداف الدولية والمحلية من جهة، والموارد وتدابير الدعم التي يمكن أن تصبح متاحة واقعياً من جهة أخرى.

١٦ - ولقد برز لاعبون جدد على الساحة العالمية، منهم بلدان نامية كبرى ومؤثرة، ومؤسسات ضخمة، ومنظمات غير حكومية. وفي حين أن المانحين التقليديين لا يزالون

(١) كثيراً ما تمثل نسبة الـ ٣ في المائة من السلع المستثناة من الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة حصة هامة من صادرات أقل البلدان نمواً.

مهمّين جداً في عملية تنمية أقل البلدان نمواً، فإن برنامج العمل الرابع ينبغي أن يشمل أيضاً تدابير دعم يمكن لهذه "الجهات الفاعلة الجديدة" أن تنفذها.

تحديد مجموعات مختلفة لأقل البلدان نمواً

١٧ - تتقاسم أقل البلدان نمواً العديد من الميزات المشتركة. وبعد مرور أربعة عقود من الزمن تقريباً على إنشائها، باتت فئة أقل البلدان نمواً تتمتع باعتراف واسع النطاق في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. وبهذه الصفة، ينبغي أن تُعتبر الفئة الوحيدة من البلدان التي تستحق اهتماماً خاصاً، وينبغي تجنب محاولات إنشاء فئات جديدة أخرى من البلدان. إلا أنه يلزم وضع استجابات وطنية ودولية مصممة خصيصاً لكل بلد من أقل البلدان نمواً من أجل زيادة فعالية تدابير الدعم. وهذا يتطلب تحديد مجموعات مختلفة من البلدان تتسم بخصائص متشابهة داخل مجموعة أقل البلدان نمواً، من أجل تيسير وضع تدابير محددة في مجال السياسات للتصدي بقدر أكبر من الفعالية للمشاكل الخاصة التي تواجهها تلك البلدان.

١٨ - وعلى سبيل المثال، يمكن أن تضم إحدى هذه المجموعات بلداناً من أقل البلدان نمواً التي تتمثل العقبة الرئيسية التي تواجه نمو اقتصاداتها في تدني إنتاجية الأراضي. وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي في تلك البلدان يستخدم ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من القوة العاملة، فإن البلدان المعنية كثيراً ما تكون غير قادرة على إطعام سكانها. وتشمل التدابير الموصى بها تقديم البذور المحسّنة المدعومة والمدخلات الحديثة إلى قطاع زراعي قائم على المساواة على نطاق واسع، وكلما اقتضى الأمر، على دعم الأسعار. وينبغي أيضاً تعزيز قدرات الشعوب الأصلية على وضع ونشر وتكييف التكنولوجيات الزراعية الجديدة. وتشمل التدابير الأخرى زيادة الإنفاق العام على قطاع الزراعة، المصحوب بجهود مالية وإدارية محلية، وزيادة المعونة المقدّمة إلى قطاع الزراعة. وينبغي أيضاً للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية زيادة البحوث المتعلقة بالمحاصيل الزراعية التي تنمو في أفريقيا، ودعم البحث والتطوير في المؤسسات الوطنية أو الإقليمية (التي غالباً ما تكون ضعيفة). وأخيراً، يتعين إلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة تدريجياً.

١٩ - ويمكن أن تضم إحدى المجموعات الأخرى البلدان ذات الدخل المرتفع نسبياً، وإنما المعرضة بشدة للصدمات البيئية والاقتصادية. فبالنسبة لتلك البلدان، يلزم تشجيع استراتيجيات التنويع التدريجي للهيكلة الإنتاجي وإنشاء آليات التأمين الرسمية ضد الكوارث (كما في حالة صندوق التأمين ضد الكوارث في منطقة البحر الكاريبي). ومن النهج الجديدة

التي ينبغي استكشافها الصكوك القائمة على التأمين، كسندات الكوارث، والمشتقات المالية الخاصة بالطقس، وسندات مؤشر السلع الأساسية.

٢٠ - ويمكن أيضاً أن تُجمَع داخل مجموعة منفصلة البلدان التي كانت طرفاً في نزاع، أو في طور الخروج منه، والتي تواجه خطراً كبيراً متمثلاً في تجدد النزاع وما ينجم عن ذلك من احتلال في النشاط الاقتصادي، وتدني مستويات رفاهية الإنسان. وتشمل التدابير الرامية إلى منع تجدد النزاعات العنيفة الاستثمار في التنمية البشرية، ومعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع (ويُذكر منها على سبيل المثال عدم المساواة الأفقية، وضعف توفير فرص العمالة، وركود مستوى الدخل). وينبغي أن توجّه السياسات نحو تعزيز الديمقراطية الشاملة للجميع التي تلائم الظروف المحلية، ومشاركة المجتمع المدني مما يساهم في تحسين الحوكمة. وينبغي التعجيل في منح مخصصات المعونة لدعم تعمير وتنمية البلدان التي مزقتها الحروب، وزيادة هذه المخصصات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركز أيضاً التدابير الجديدة للدعم الدولي على المساعدة التقنية للجهود الضريبية المحلية الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية وإعادة بناء العقد الاجتماعي/المالي. ويمكن تنقيح هذه الأمثلة لمجموعات البلدان وتحديد مجموعات أخرى.

تغير المناخ

٢١ - ينبغي لبرنامج العمل الجديد مراعاة أثر تغير المناخ على أقل البلدان نمواً من حيث الأمن الغذائي، والإجهاد المائي، والأمراض، وخطر الكوارث، والتدهور البيئي، والهجرة. وتمشياً مع استنتاجات اللجنة المشار إليها في الفصل السادس من هذا التقرير، يتعين تصميم تدابير موجهة مباشرة إلى تكييف أقل البلدان نمواً مع التغير المناخي. وينبغي أن تستجيب الترتيبات العالمية الجديدة المتعلقة بتمويل مسائل المناخ، ولا سيما تمويل التكيف، للاحتياجات والقيود المحددة لأقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء أقل البلدان نمواً معاملة خاصة عند تخصيص أي أموال من صناديق التكيف العالمية. ويمكن تخصيص الأموال باستخدام مؤشر التأثير بتغير المناخ، الذي يقيس التهديدات التي تواجه سبل كسب العيش. وعلاوة على ذلك، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى معاملة تفضيلية للوصول إلى التكنولوجيا النظيفة، وثمة مبررات قوية لمساعدتها على إحراز وثبات تكنولوجية نحو التكنولوجيات النظيفة. وفي هذا الصدد، يتعين استكشاف إمكانية إدراج الحصول على التكنولوجيات النظيفة في أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار اتفاقات الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

رصد البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره E/2009/35 إلى لجنة السياسات الإنمائية رصد مدى التقدم المحرز مؤخرا في البلدان التي تقرر رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا، وإدراج ما توصلت إليه من نتائج في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس. ومن المقرر رفع اسمي ملديف وساموا من القائمة. ويشمل هذا التقرير أيضا غينيا الاستوائية تحسبا لما ستتخذه الجمعية العامة من إجراء بشأن هذا البلد، الذي أيد المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٩ التوصية الخاصة برفع اسمه من القائمة.

٢ - ولقد أثرت الأزمة العالمية الراهنة بشكل سلبي على البلدان الثلاثة كلها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ومع ذلك، فلا يبدو أن تأثير الأزمة كان كبيرا بما يكفي لعرقلة غينيا الاستوائية وملديف من الانتقال السلس إلى وضع غير وضع أقل البلدان نموا. ومن ناحية أخرى، عانت ساموا من خسائر بشرية واقتصادية من جراء التسونامي الذي ضرب البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مما يشكل دليلا إضافيا على ضعف البلد في مواجهة الكوارث الطبيعية. ويبدو أن آثار التسونامي قد أعاققت الأنشطة الاقتصادية، على الأقل في الأجل القصير. ومع انتعاش الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن تسجل كل من غينيا الاستوائية وملديف معدلات نمو إيجابية، في حين أن التوقعات بالنسبة لساموا يكتنفها عدم التيقن.

٣ - ولا تزال التوقعات في مصلحة غينيا الاستوائية. وعقب التقلص في عام ٢٠٠٩، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات النفط. ويمكن الحفاظ على ارتفاع حصة الفرد من الدخل لأن الحكومة تواصل اعتماد سياسات اقتصادية حصيفة وتشجع على تنويع الاقتصاد وتنمية الموارد البشرية والرفاه الاجتماعي.

٤ - ولا تزال ملديف ضعيفة اقتصاديا. وتؤكد هذه الحقيقة على أهمية استمرار تقديم الدعم من قبل المجتمع الدولي لمساعدة البلد على تنفيذ الاستراتيجية التي يصوغها مع شركائه في التنمية لكفالة الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا عن طريق المحافظة على و/أو زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتيسير التمويل والمساعدة الإنمائية. وعلى الرغم من أن التوقعات تتسم بإيجابية مشوبة بالحذر، فإنها تتوقف على تنشيط الاقتصاد العالمي ونجاح حكومة ملديف في تنفيذ تدابير سياستها الاقتصادية الجديدة.

٥ - ولقي زهاء ١٥٠ شخصا حتفهم في ساموا، وأصبح جزء كبير من السكان بدون مأوى من جراء التسونامي في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فمن المرجح أن يظل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى من مستوى عتبة رفع الاسم من فئة أقل البلدان نموا. بيد أن النشاط الاقتصادي سيعاني من هذه العرقلة، حيث سيعاني قطاع السياحة أكثر من غيره. ومن المتوقع أن يستعيد الاقتصاد نموه بقوة مع تنفيذ مشاريع التعمير بمساعدة دولية، ولكن التوقعات يكتنفها قدر كبير من عدم التيقن وتتوقف على جهود التعمير. وفي هذا الصدد، تسترعي اللجنة الانتباه إلى الفقرة ٤ من القرار ٢٠٩/٥٩ التي دعت فيها الجمعية العامة البلدان التي رفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا أن تقوم، بالتعاون مع شركائها في التنمية والتجارة الثنائيين والمتعددي الأطراف وبدعم من منظومة الأمم المتحدة بإعداد استراتيجية الانتقال.

آراء ووجهات نظر لجنة السياسات الإنمائية بشأن الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١)

١ - دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٧/٢٠٠٩ بشأن استعراض الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، لجنة السياسات الإنمائية إلى النظر في النتائج الواردة في تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/64/278)، وإلى موافاة المجلس بآرائها ووجهات نظرها المستقلة بشأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - واستعرضت اللجنة التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة لصغر أحجامها، ومواقعها، وخصائصها الجغرافية وأوجه الضعف البيئية والاقتصادية والاعتماد على الجهات الخارجية - وهي أوجه ضعف الكثير منها ثابت على مر الزمن. ولتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر، نتائج خطيرة على معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل إن بعض الدول الجزرية المنخفضة تواجه تهديدات لوجودها ذاته. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة مع الارتياح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجملها قد حافظت باستمرار على مستويات جيدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال البنية التحتية الأساسية، بما يتجاوز المتوسط في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، فمن الواضح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مجموعة متجانسة. فعلى سبيل المثال، لدى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية عدد قليل من السكان، وتضم عددا كبيرا من الجزر، وأراضيها منخفضة، وليس لديها نهيرات أو أنهار دائمة الجريان ونائية بصفة خاصة. ولا تشترك الكثير من الدول الأخرى ضمن هذه الفئة في هذه الخصائص الحادة. وتتخلف عشر من الدول الجزرية الصغيرة النامية عن الركب، وصُنفت بين أقل البلدان نموا.

(١) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في التقرير المرجعي عن دعم الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية على الموقع الشبكي www.un.org/esa/policy/devplan.

ألف - تقييم الدعم المقدم من الأمم المتحدة

٣ - ولقد حددت استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢) إطار الدعم الحالي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومن ثم، فيجب النظر في طابع الدعم المقدم من الأمم المتحدة في ضوء محتويات وصيغة استراتيجية موريشيوس.

١ - تعالج استراتيجية موريشيوس الكثير جدا من المشاكل العامة التي لا تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة

٤ - على الرغم من أن استراتيجية موريشيوس تضم قائمة شاملة بالمشاكل التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، فهذه المشاكل لا تتعلق دائما بالتحديد بكونها صغيرة الحجم وبأنها معزولة. ونتيجة لذلك، فليس من الممكن دائما تحديد المعوقات المتعلقة بها بوصفها دولا جزرية صغيرة نامية، وليس المعوقات العامة التي تنطبق على البلدان النامية بصفة عامة. ومن الأمثلة على ذلك الإشارات إلى دور الشباب، والمساواة بين الجنسين، والتعليم والصحة، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتمثل خطورة هذه النوعية العامة من المخاطر في تحويل التركيز بعيدا عن القضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويمكن أن تقوض مصداقية البرنامج وتضعّب عملية الرصد. وينبغي أن تركز استراتيجية تعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على مسائل الاستدامة المتعلقة بصغر الحجم والعزلة، ولا سيما أوجه الضعف إزاء الصدمات البيئية والمناخية والاقتصادية الخارجية، وذلك باتخاذ تدابير لزيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف للحيلولة دون إعاقة تقدمها بسبب الضغوط.

٢ - عدم وجود أهداف تتيح رصد استراتيجية موريشيوس والدعم المقدم للاستراتيجية من الأمم المتحدة

٥ - على الرغم من أن استراتيجية موريشيوس تنطوي على عدد كبير من التوصيات المتعلقة بالسياسات فإنها تفتقر إلى أهداف ملموسة أو مراحل. والكثير من التوصيات ذات طابع عام وبدون مضمون تنفيذي. وهذا يجعل من المستحيل تقريبا رصد التنفيذ والدعم المقدم من الأمم المتحدة وقياس الإنجاز. ومن شأن التوصيات المحددة، مثل إنشاء صندوق

(٢) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

للتأمين على غرار مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، أن تيسر رصد الدعم الدولي، بما فيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة.

٣ - عدم الدقة في تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأعضاء في المجموعة

٦ - لا يوجد تعريف مقبول للدولة الجزرية الصغيرة النامية، وفي الممارسة العملية، تتقرر العضوية في تلك المجموعة بالاختيار الذاتي وقد يكون لهذا أسباب سياسية مفهومة، إلا أنه نتيجة لذلك يجعل هذه المجموعة غير متجانسة للغاية ويعقد مهمة رصد الدعم المقدم من الأمم المتحدة وتظهر قوائم غير رسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية على العديد من المواقع الشبكية، بما فيها تلك التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسيطلب التركيز الملائم والرصد الفعال وضع قائمة متفق عليها. ومع ذلك، فإن مسألة تحديد فئة من الفئات وقائمة متفق عليها للدول الجزرية الصغيرة النامية لم توضع بعد على جدول أعمال المنتديات والمشاورات المعنية.

٧ - وتشدد لجنة السياسات الإنمائية على أنها ترى أن فئة أقل البلدان نموا هي أكثر الفئات أهمية لعمليات قياس الدعم الدولي. ومسألة استصواب أو عدم استصواب القيام بالإضافة إلى هذا، بإنشاء فئة رسمية في الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس معايير موضوعية، هو في جوهره مسألة متروكة للهيئات الحكومية الدولية للنظر فيها، حيث أنها تتجاوز ولاية لجنة التخطيط الإنمائي على النحو الموكول إليها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٣).

٤ - عدم كفاية البيانات وعدم وجود أداة فعالة لرصد الدعم المقدم من الأمم المتحدة

٨ - تواجه اللجنة قيودا في تقييمها للدعم المقدم إلى استراتيجية موريشيوس نتيجة لمحدودية المعلومات المتاحة وتحزنتها. ومن المرجح أن تنطوي سلسلة الاستعراضات المتعمقة^(٤) التي يجري إعدادها خلال عام ٢٠١٠ للتحضير لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس

(٣) أدت المشاورات الحكومية الدولية المكثفة إلى ظهور فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٧١؛ وتمثل إسهام اللجنة في إسداء المشورة بشأن معايير تحديد هذه الفئة.

(٤) تشمل هذه المواد تقارير قيد الإعداد منها تقارير التقييم الوطنية، والتقارير الإقليمية التوليفية والتقارير المقدمة من الجهات المانحة. والتقارير الجديد للأمين العام عن التقييم العالمي لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، فضلا عن تقريره عن الاتجاهات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحافطة مبادرات تنفيذ استراتيجية موريشيوس.

الذي يمتد يومين والمزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على مواد إضافية، قد تتيح إجراء تقييم أشمل مما تمكنت اللجنة من إجرائه.

٩ - بيد أن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام التي استعرضتها اللجنة والتي تناقش الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لم تكن كاملة، لأنها لم تشر إلى أنشطة العديد من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها أو تلك التي يقوم بها البنك الدولي، والتي تطبق سياسة "استثناء الجزر الصغيرة" من الشروط في عمليات الإقراض، وكان لها قصب السبق في إنشاء مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي.

١٠ - وقدمت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المزيد من المعلومات إلى لجنة السياسات الإنمائية. وثمة براهين تشير إلى مشاركة الأمانة العامة للأمم المتحدة والكثير من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في العمل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال اختصاص كل منها، ولكن ليس من الممكن تحديد القدر من هذا العمل المتصل باستراتيجية موريشيوس. وحالت ندرة توافر المعلومات في الوقت المناسب وعدم وجود بيانات دقيقة (بالمقارنة بالمعلومات عن "الولايات" والأهداف والنوايا) دون تمكن اللجنة من إجراء النوع الشامل من الاستعراض الذي تقتضيه ولايتها.

١١ - ويوصى بتحسين عملية الرصد والإبلاغ عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وجعلها أكثر منهجية، مع إيلاء اهتمام خاص بالنتائج المستخلصة والقياس الكمي للآثار ويمكن إعداد مصفوفة، كأداة للرصد، بتوجيه من الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفقرة ١٢ أدناه).

٥ - نقص موارد هيئات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوزيع المسؤوليات

١٢ - تتولى وحدة الدول الجزرية الصغير النامية المسؤولية، داخل شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن تنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس. ومع ذلك، فإن الوحدة ليس لديها حالياً الموارد اللازمة لتنفيذ بيان مهمتها وقد اتخذت عدداً من المبادرات الإيجابية، مثل إنشاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، وتضطلع الوحدة بالمهمة المعقدة المتعلقة بتنظيم عملية رصد تنفيذ استراتيجية موريشيوس في مجموعات من الجزر متفرقة على نطاق واسع.

١٣ - وقد عُهد إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بجملة أمور منها، دعم المتابعة المنسقة لبرنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالقيام بأنشطة للدعوة لصالحها، والمساعدة على حشد الدعم والموارد الدوليين. وقد خلا تقرير الأمين العام من أية معلومات عما تمكن المكتب من إنجازه لدعم برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية وعن ممارسته لولايته، ولم تجد اللجنة سوى القليل من البراهين على قيام ذلك المكتب بأنشطة ملموسة للدعوة.

١٤ - وواجهت اللجنة صعوبة في تفهم ولايتي كل من الهيئتين المركزيتين الرئيسيتين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) بشكل واضح فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وكيفية تفاعلها في الممارسة العملية مع بعضهما بعضاً. وينبغي استعراض ولايتهما للتمكن من إجراء عمليات الرصد على نحو أكثر فعالية والقيام بأنشطة الدعوة الاستباقية. وينبغي توفير موارد كافية لأنشطتهما.

١٥ - وينبغي أيضاً مواصلة تقديم الدعم على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على حد سواء لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لتكملة الدور المحوري لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة. ومن الممكن توضيح، الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلاً عن المصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية المؤلفة (في معظمها) من جزر، وجعله أكثر تحديداً.

باء - الدعم المقدم من المجتمع الدولي

١٦ - إن للدعم المقدم من المجتمع الدولي أهمية حاسمة، وتوجه إلى حد ما الكثير من الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة نحو حشد هذا الدعم. ولم تترجم الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه إلى إجراءات عملية، ومن ثم، لا يمكن رصدها على نحو فعال. وفي استراتيجية موريشيوس^(٢)، أكد المجتمع الدولي مجدداً على التزامه بدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكر الأمين العام في تقريره عن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس، أن التركيز، ينبغي أن يظل على حاله عند استعراض الاستراتيجية بعد مرور خمسة أعوام أي على: حشد الدعم اللازم لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/64/278، الفقرة ٥٠). وفي التقرير نفسه، أشار الأمين العام أيضاً إلى أن الوفود قد حثت بشدة خلال المناقشة العامة التي جرت في اجتماع اللجنة الحكومية الدولية للتحضير للدورة

السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، جميع شركاء التنمية على الوفاء بالالتزامات المقطوعة بشأن المساعدة على النهوض ببرنامج عمل يربادوس/استراتيجية موريشيوس (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣). وسُيَمَكَّن التحديد الواضح والتركيز الأكثر تحديداً للالتزامات الدولية من إنشاء آلية تنفيذية ترصد على نحو منهجي الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - ودعا الأمين العام في تقريره إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي (A/64/278، الفقرة ٨٢). وتُظهر البيانات أن نصيب الفرد من المعونة التي تحصل عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية يزيد عن متوسط ما تحصل عليه البلدان النامية، وأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد زادت^(٥). ومع ذلك، فلا يُعرف مدى تركيز هذا الدعم على أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أو تنفيذ خطة عمل بالي/استراتيجية موريشيوس. ومن الواضح أن كفاءة هذا التركيز تفوق في أهميتها زيادة المساعدات بشكل عام.

جيم - الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٨ - من شأن توثيق الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعزز طلب دعم أكثر تركيزاً من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة نفسها. وتتسم المعلومات المتاحة حتى آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنها توضيحية بأكثر منها منهجية وعلاوة على ذلك، فليس من الواضح دائماً ما إذا كانت الجهود المبلغ عنها تشير إلى تلك المبدولة منذ اعتماد استراتيجية موريشيوس و/أو خطة عمل بالي أم قبل ذلك. ومن مصلحة الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها أن تنشر على نطاق واسع ما تبذله من جهود، وأن تُوثق هذه الجهود على نحو منهجي.

(٥) تشير البيانات المستمدة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي تغطي ٣٠ من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات الثنائية المانحة إلى هذه المجموعة قد تضاعفت خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧، فبلغت بليون دولار. إلا أن هذا المتوسط متأثر بقدر كبير بالمنح الضخمة المقدمة إلى واحدة أو اثنتين من الدول المستفيدة.

اتساق السياسات وجدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ

١ - يركز إعلان الألفية^(١) وتوافق آراء مونتيري^(٢) على الجوانب الإنمائية المتصلة بالتمويل والحاجة إلى تعزيز اتساق التعاون الإنمائي الدولي وتماسكه. ولما أضحت تغير المناخ بندا ثابتا على جدول الأعمال الدولي، بات الاتساق بين السياسات المناخية والإنمائية مسألة تثير الانشغال. وقد نظرت لجنة السياسات الإنمائية في سياق السياسات الحالي من حيث اتساقه مع الهدف الأوسع المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة، ومع الهيكل المالي الناشئ فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف، ومع سائر الآليات القائمة لتمويل التنمية.

٢ - ورغم أن تغير المناخ قد يشكل تهديدا لسبل كسب العيش وتحقيق الأهداف الإنمائية بشكل مستدام، فإنه يتيح أيضا إمكانات هائلة للممارسات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. وستتيح أساليب الحياة التي لا تؤدي إلى انبعاثات كبيرة من غاز الكربون والتغيرات المرتبطة بتلك الأساليب في أنماط الإنتاج والاستهلاك فرصا جديدة للمؤسسات التجارية والصناعية، بينما سيؤدي تعزيز القدرة على التكيف في البلدان والمجتمعات المحلية إلى تحفيز التنوع الاقتصادي وتطبيق ممارسات في مجال إدارة الموارد الطبيعية تستند إلى المعارف والخبرات المحلية والوكالات المجتمعية. وبدأت تظهر مسارات جديدة للنمو المستدام ينبغي دعمها.

ألف - اتساق السياسات: سياسات المناخ والتنمية المستدامة

٣ - لم يبنثق عن المفاوضات المتعلقة بالمناخ في كوبنهاغن اتفاق دولي جديد عادل وغير ضار بالمناخ على النحو المتوخى في خطة عمل بالي. ورغم الموافقة على ضرورة الإبقاء على الاحترار العالمي في معدل أدنى من درجتين مائويتين، فلم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن خفض الانبعاثات على نحو يتماشى مع الحد الأعلى. ولا ترقى الخطط الموضوعة حديثا المتعلقة بالأهداف المحددة للانبعاثات وسائر إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ إلى مستوى إبقاء الاحترار العالمي عند أدنى من درجتين مائويتين. وإضافة إلى ذلك، قد لا يكون الحد الأعلى المحدد بدرجتين مائويتين كافيا لحماية أكثر البلدان والمجتمعات المعرضة للخطر. وتلاحظ اللجنة أنه يتوخى تنقيح مستوى هذا الحد الأعلى في عام ٢٠١٥ وتعتبر ذلك أمرا بالغ الأهمية.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

١ - سياسات المناخ: التخفيف والتكيف

٤ - يتعين إبرام اتفاق بعيد المدى أثناء مؤتمر الأطراف المقبل الذي سيعقد في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وما لم يتحقق ذلك، ستظهر ثغرة في الاتساق من حيث نقصان احتمالات تحقيق التنمية المستدامة بسبب النقص الشديد و/أو التأخر الشديد في اتخاذ إجراءات التخفيف من أثر تغير المناخ. وسيؤدي تأجيل إجراءات التخفيف إلى زيادة الاحترار العالمي الذي ستننتج عنه آثار كارثية ولا سيما في بعض الدول الجزرية. وستفوّض الإنجازات الإنمائية وسيتعرض التحقيق المطرد للأهداف الإنمائية للألفية للخطر. وسينطوي عدم اتخاذ إجراءات كافية للتخفيف على بذل جهود أكثر للتكيف، مع توجيه قدر أكبر نسبيا من الدعم الدولي إلى البلدان المتضررة والمعرضة للخطر من بين أقل البلدان نمواً ومن الدول المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية.

٥ - والاستجابة الملائمة والمتسقة لتغير المناخ تتطلب تحولا في مجال الطاقة واتباع سبل إنمائية قادرة على مقاومة تغير المناخ، مما يتيح تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين سبل كسب العيش في البلدان النامية، ومواصلة تطوير التكنولوجيا النظيفة وتكرارها، واتباع أنماط الاستهلاك المستدامة في جميع أنحاء العالم. وسيستلزم التحول التزاما دوليا عميقا وطويل الأجل بالاستثمار في التكنولوجيات والممارسات الأنظف وابتكارها ونشرها.

٦ - وينبغي أن تتعهد البلدان المتقدمة بالتزامات أقوى في المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، إذا ما أريد للبلدان النامية أن تضع هي الأخرى خططها لاتخاذ إجراءات ملائمة للتخفيف من آثار تغير المناخ بدعم تكنولوجي ومالي. ويمكن أن تسهم البلدان النامية في إجراءات التخفيف في قطاعات شتى بما فيها إدارة الغابات واستغلال الأراضي واستخدام الطاقة. وفي هذا الصدد، يشكل برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية هجاءا ما ينبغي مواصلة استكشافه باعتباره إسهاما في الحلول الطويلة الأجل لتحقيق التنمية الاجتماعية.

٢ - سياسات المناخ والسياسات الأخرى

٧ - تتداخل سياسات المناخ والسياسات التجارية في أوجه شتى. وتظهر في بعض البلدان والتكتلات مقترحات تتعلق باتخاذ تدابير تقويمية بين الحدود متصل بالمناخ من شأنها أن تسهم في إحراز تقدم نحو التخفيف من آثار تغير المناخ في ظل غياب اتفاق دولي بشأن المناخ. ومع أن الهدف المنشود من السياسات التجارية المتصلة بالمناخ يجب أن يكون في نهاية المطاف هو

استيعاب التكاليف البيئية المترتبة على انبعاثات غازات الدفيئة، فينبغي دراسة تلك السياسات على الصعيد المتعدد الأطراف بغية تفاعلي إجراءات المعاملة بالمثل وعرقلة التجارة الدولية.

٨ - وتمثل حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مصدر قلق آخر في محور اتساق التجارة والمناخ، لأنها قد تنطوي على نقص في الاستفادة من المعارف والخبرات ذات الصلة بالمناخ، وقد تبطئ خطى نشر نتائج الابتكار. ولا تكفي حالياً أوجه المرونة التلقائية ولا بد من إعادة النظر فيها بغية تيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات والعمليات النظيفة.

٩ - وبخصوص السياسات المتعلقة بالطاقة، أدت الاعتبارات المرتبطة بالمناخ والطاقة إلى زيادة إنتاج الوقود الأحفوري. ويمكن أن يؤدي إنتاج الوقود الأحفوري على نطاق واسع إلى مزاحمة إنتاج المحاصيل الغذائية مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية فيما يتعلق بالأمن الغذائي أو أسعار الأغذية (انظر الفصل الثاني). ومع ذلك يلزم النظر في ما يتيح الوقود الأحفوري من خيارات تتوافق مع التنمية، ولا تعوق إنتاج الأغذية، وتتيح استخدام طاقة أنظف. ويمثل تطوير الطاقة الكهرومائية خياراً آخر من خيارات الطاقة الخالية من الكربون، غير أن آثاره البيئية والاجتماعية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً.

باء - الاتساق في التمويل المتعلق بالمناخ

١ - التدفقات المالية

١٠ - ستستلزم إجراءات التخفيف والتكيف موارد إضافية بحلول عام ٢٠٣٠، تقدر حالياً بمبلغ يتراوح بين ١ و ٢ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي (ما بين ٦٠٠ بليون دولار و ١,٢ تريليون دولار)، يُستخدم نصفها تقريباً في البلدان النامية. ويتوافر حالياً نحو ٢١ بليون دولار^(٣)، بينما يتوخى مؤتمر كوبنهاغن توافر مبلغ ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، وهو مبلغ لا يزال أقل مما يلزم. ومن الضروري زيادة حجم الاستثمار وتركيزه في مرحلة بدء المشاريع الجديدة في مجال الطاقة.

١١ - وتؤدي النهج القائمة على السوق دوراً في حشد تمويل للإجراءات المتعلقة بالمناخ، غير أن ذلك لا بد أن يُستكمل إلى حد كبير بتمويل عام. ويتعين استخدام الضرائب والإعانات بطريقة تعزز التحول الضروري نحو استخدام الطاقة الأنظف. وينبغي النظر في آليات التمويل الابتكارية من قبيل الرسوم والضرائب الدولية المفروضة على الوقود الأحفوري أو الانبعاثات، وعلى السفر الجوي، والتدفقات المالية عبر الحدود. ويمكن أن

(٣) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/2009/50/Rev.1)، الفصل السادس.

يخصص لهذا الغرض إصدار لحقوق سحب خاصة إضافية، يتماشى مع الاحتياجات من السيولة الدولية.

١٢ - ويتطلب التكيف أيضا اتخاذ تدابير محددة الهدف، بما في ذلك وقاية البنية التحتية الأساسية القائمة من المناخ، والتحول نحو مسارات إنمائية قادرة على مقاومة تأثير المناخ. وبينما تؤدي التنمية الناجحة إلى زيادة القدرة على مقاومة تأثير المناخ، فإن البلدان النامية تحتاج إلى دعم إضافي للتصدي للتهديدات الجديدة المرتبطة بتغير المناخ التي تواجه سبل كسب العيش والتنمية، وذلك كتعويض عن الضرر الناجم (أو المتوقع) من جراء عمليات تتجاوز سيطرة تلك البلدان. وينبغي أن يكون تقديم تمويل لإجراءات التكيف أمرا مضافا للهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة. فتوفير التمويل عن طريق تلك المساعدة سينطوي على احتمال التزاحم على الإنفاق الموجه للتنمية.

٢ - الهيكل المالي

١٣ - تتباين الآليات المالية المحتملة للتمويل المتصل بالمناخ تبانيا شديدا من حيث تماسكها الداخلي واتساقها الخارجي. وأنشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ آلية مالية (لم تجر بلورتها بعد) تعمل في إطار الاتفاقية وتتألف من كيان أو أكثر (من قبيل مرفق البيئة العالمية) كجهات قائمة بالتنفيذ. وتتيح الاتفاقية للبلدان النامية توفير التمويل المتصل بالاتفاقية من خلال قنوات أخرى. وفي بوزنان وفي إطار بروتوكول كيوتو، أنشئ صندوق للتكيف تمشيا مع ما تنص عليه الاتفاقية بشأن جملة أمور تشمل التمثيل المتوازن والشفافية في الإدارة. وفي كوبنهاغن، اقترح صندوق للحد من تغير المناخ يكون بمثابة جهة قائمة بالتنفيذ، تعمل بدورها في إطار الاتفاقية، من أجل دعم إجراءات التخفيف والتكيف في البلدان النامية.

١٤ - وفي غضون ذلك، أنشأ البنك الدولي مجموعة من صناديق الاستثمار في مجال المناخ بغية جمع التمويل لإجراءات التكيف والتخفيف من عدد من الجهات المانحة وتوجيهه عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتتضمن تلك الصناديق بند انقضاء يقضي بإعادة النظر بعد مدة معينة مما يتيح مواءمتها مع الهيكل الذي يمكن أن ينشأ عن المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٥ - ومن شأن ظهور هياكل للتمويل موازية للآليات المرتبطة باتفاقية تغير المناخ أن يؤدي إلى استقاء الموارد من جهات كان من الممكن أن تصبح متاحة كمصدر تمويل مرتبط بالتزامات الاتفاقية. ولم تستطع الهياكل التي تضم كيانات تتجاوز سلطة مؤتمر الأطراف أو تخرج عن نطاقها أن تحشد سوى قدر ضئيل جدا من المال موزع على مبادرات كثيرة،

مع ما يترتب على ذلك من تكاليف لتحقيق التنسيق والاتساق. وفضلا عن ذلك، أثرت شواغل فيما يتعلق بأمور عدة منها شروط التمويل وإمكانية الحصول عليه. وتفرض الشروط متطلبات تشعر البلدان النامية أنها كانت معفية منها بموجب مبدأ "تباين المسؤوليات والقدرات". أما صرف الأموال باعتبارها قروضا فهو مسألة يمكن النظر إليها بوصفها تتجاهل منطق "الملوِّث يدفع"، كما أنها تزيد عبء الديون الذي تتحمله البلدان، ويمكن أن تؤثر في قدرتها على الاقتراض لأغراض إنمائية أخرى.

جيم - التوصيات

١٦ - تقترح لجنة السياسات الإنمائية أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يلي:

(أ) رغم وضوح استصواب الاتساق، فإن تحقيقه يستلزم قيام الهيئات وسائر الجهات ذات الصلة على جميع المستويات بمواءمة السياسات والإجراءات مع الهدف الأساسي المتمثل في التنمية المستدامة؛

(ب) يلزم بشكل ملحّ إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بإجراءات التخفيف. وفي الوقت ذاته، من المهم للغاية تعزيز العمل على التكيف من منظور التنمية المستدامة، إذ:

'١' ينبغي أن تضع البلدان المعرضة للخطر خططاً للتكيف على الأجل الطويل لتحقيق تنمية مستدامة وقادرة على مقاومة تأثير المناخ، يدعمها المجتمع الدولي بالموارد التقنية والمالية؛

'٢' ويلزم زيادة حجم التمويل إلى حد كبير؛

'٣' ويلزم وضع مؤشرات ملائمة عن مدى الضعف من أجل المساعدة في ترتيب أولوية الإجراءات وتخصيص موارد التكيف. وينبغي أن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي قيام فريق عامل يضم الأطراف المعنية (مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) باستكشاف سبل وضع تلك المؤشرات؛

'٤' وينبغي دمج سياسات المناخ في عمليات التخطيط والميزنة المتعلقة بالتنمية. وينبغي أن تأخذ الخطط الوطنية في حسابها خبرات المجتمعات المحلية ومعارفها. ولا بد من التوفيق بين المفاضلة بين أهداف السياسة العامة وتنافس هذه الأهداف على الصعيدين الدولي والوطني؛

(ج) ينبغي أن تشمل الاتفاقات بشأن إجراءات التخفيف اعتبارات الحد من الفقر والاستفادة العادلة من موارد الطاقة، مع القيام في الوقت ذاته بإيجاد مسارات إنمائية بديلة مناسبة؛

(د) ينبغي أن تكون الأموال الرسمية المخصصة لدعم إجراءات التكيف والتخفيف في البلدان النامية أموالاً إضافية للمبالغ المقررة لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها وأن يبين ما صرفت فيه على نحو منفصل. ويوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعوة اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، إلى القيام بالتشاور مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتقديم الإرشادات المتعلقة بوضع المبادئ التوجيهية المحاسبية الضرورية التي تتيح إجراء رصد مستقل، وتقييم مدى الحاجة إلى موارد إضافية؛

(هـ) يتعين النظر في إنشاء آليات جديدة للتمويل فيما يتعلق بتغير المناخ. فالقيود المالية في البلدان المانحة تزيد الحاجة الملحة إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة. وفي الوقت ذاته، ينبغي مراعاة فعالية هذه المصادر وأثرها الإنمائي المحتمل؛

(و) ينبغي أن يتماشى النظام المعتمد في الهيكل المالي مع اتفاقية تغير المناخ ومع خطة عمل بالي ولا سيما مع ما تنص عليه الاتفاقية (المادة ٢) من أن الهدف من العمل المتعلق بالمناخ يتمثل في التمكين من تحقيق تنمية اقتصادية بطريقة مستدامة.

عمل لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل

- ١ - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية، وفقا لما أُعرب عنه من قبل، مواصلة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقررها المجلس، بغية المساهمة بفعالية في مداورات المجلس ومساعدته في أداء وظائفه.
- ٢ - وستضطلع اللجنة، في إطار دورتها الثالثة عشرة المقبلة، بأعمال تتعلق بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١١، وهو "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بتوفير التعليم للجميع". ويُرجَّح أن ينصب تركيز اللجنة في مجال التحليل على علاقات التفاعل بين التعليم وأسواق العمل وتعزيز التغيير الهيكلي.
- ٣ - وسعيا إلى الإسهام في النقاش بشأن تحديد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، ستضع اللجنة برنامجا للبحث عن أنماط التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.
- ٤ - وتقترح اللجنة أيضا تحليل المسائل المتعلقة بتدفقات العمال المهاجرين والتنمية، وهما مسألتان أبرزتهما الأزمات الاقتصادية الحالية، غير أنهما لم تحظيا بالاهتمام الكافي من المجتمع الدولي. وتشملان دور التحويلات المالية وتقلبها وتأثيرها في البلد المتلقي؛ وطرائق الهجرة الدائرية، ومشاكل المهاجرين العائدين واستيعابهم في أسواق العمل في بلدانهم الأصلية؛ ودور الهجرة في التحول الهيكلي (كسب العقول ونزوح الأدمغة).
- ٥ - وستقوم اللجنة، في إطار متابعة عملها المتعلق بتدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نموا، بتقييم ما إذا كان تغير المناخ والتزاع يشكلان عائقين بنيويين ناشئين أمام تنمية أقل البلدان نموا. كما ستقيم مدى ملاءمة المؤشرات القائمة في تجسيد مقومات العائقين المذكورين.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

- ١ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها الثانية عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠. وحضر الدورة عشرون عضوا في اللجنة وكذلك مراقبون من منظمات عديدة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وترد في المرفق الأول قائمة المشاركين.
- ٢ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح الدورة رئيس اللجنة المنتهية فترة رئاسته، ريكاردو فرينش - ديفيس، ورحب بالمشاركين. ثم تحدث إلى اللجنة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير سومدوت سوبورون، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة. وتلاه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شا زوكانغ. ويمكن الاطلاع على بيانها على العنوان الشبكي التالي www.un.org/esa/policy/devplan. وبعد ذلك، أجرت اللجنة انتخابات لأعضاء مكتبها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وانتخب فرانسيس ستيوارت رئيسا، في حين انتخبت مولو كيتسيلا نائبة للرئيس وانتخب فيليب هاين مقورا.
- ٣ - ويتضمن المرفق الثاني جدول أعمال الدورة الثانية عشرة، والمرفق الثالث قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة.

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

بيننا أغارفال

ماري إيلينا أليغريتي

خوسي أنطونيو ألونسو

أليس هـ. أمسدن

لورديس أريزبي

كويشي بوتشوي

جيوفاي أندريا كورنيا

ريكاردو فرينش - ديفيس

ساكيكو فوكودا - بار

نورمان جيرفان

فيليب هين (مقررا)

مولو كيتسيلا (نائبة الرئيس)

وحيد الدين محمود

كارولين أمينة ماما

هانس أوبشور

باتريك بلان

فاطمة صديقي

فرانسيس ستيوارت (رئيسا)

ميليتشا أوفاليتش

يو يونغدينغ

- ٢ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
 - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
 - مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
 - صندوق الأمم المتحدة للسكان
 - البنك الدولي
 - برنامج الأغذية العالمي
 - منظمة الصحة العالمية
 - منظمة التجارة العالمية

جدول الأعمال

- ١ - الجلسة الافتتاحية.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - نوع الجنس والأزمات العالمية: مدخلات للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠.
- ٤ - مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم ذات الصلة.
- ٥ - تعزيز تدابير الدعم الدولية المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً.
- ٦ - اتساق السياسات والهيكلة المالي المتعلقة بتغير المناخ.
- ٧ - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠٠٩: استعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٨ - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٩: رصد البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نمواً.
- ٩ - عمل لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية عشرة

رمز الوثيقة	العنوان أو الوصف
CDP2010/PLEN/1	١ - جدول الأعمال
CDP2010/PLEN/2	٢ - قائمة الوثائق
CDP2010/PLEN/3	٣ - نوع الجنس والأزمات العالمية (تقرير مرجعي من إعداد اجتماع فريق الخبراء من أجل الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠)
CDP2010/PLEN/4	٤ - أزمة الأغذية وعدم المساواة بين الجنسين
CDP2010/PLEN/5	٥ - تدابير الدعم الدولية المتخذة لصالح أقل البلدان نموا (تقرير مرجعي من إعداد اجتماع فريق الخبراء بشأن أقل البلدان نموا)
CDP2010/PLEN/6	٦ - تقييم أثر تدابير الدعم الدولية
CDP2010/PLEN/7	٧ - اتساق السياسات والهيكلي المالي المتعلق بتغير المناخ
CDP2010/PLEN/8	٨ - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠٠٩: استعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية
CDP2010/PLEN/9	٩ - الدعم المقدم من الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تقرير مرجعي من إعداد اجتماع فريق الخبراء بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية)
CDP2010/PLEN/10	١٠ - تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/64/278)
CDP2010/PLEN/11	١١ - رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من ملديف باسم مقدمي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠١٠، وردّ رئيس لجنة السياسات الإنمائية
CDP2010/PLEN/12	١٢ - رصد البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نموا، مذكرة من الأمانة العامة
CDP2010/PLEN/13A	١٣ - مذكرة من الأمانة العامة
CDP2010/PLEN/13	١٤ - إطار الأمم المتحدة المؤسسي ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية (تقرير مرجعي من إعداد شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية)

